المنهج التشاركي لإدارة وتخطيط المياه

د.فهمي علي سعيد

قسم الجغرافية، كلية الآداب ،جامعة صنعاء

الملخص:

دأبت كثير من أقطار البيئات الجافة وشبه الجافة على اتباع المنهج التشاركي، الذي يتضمن في محتواه تكوين حالة من الوعي بالمسائل المائية ومدى أهميتها أثناء تبني أية استراتجية مائية بين واضعي وراسمي الخطوط العريضة لتلك الاستراتيجيات وبين المستفيدين ومستخدمي المياه في جميع الخطوات سواء كان في التخطيط والتنفيذ والتسهيل وصيانة وإدارة الموارد المائية. ومن هنا سعت الجمهورية اليمنية بقوة إلى اتباع ذلك المنهج، محاولة منها إدماج الجمعيات الأهلية المنتخبة من جمهور المستفيدين في صنع القرارات البرامجية والتخطيطية في مجمل القضايا المائية، وعلى وجه الدقة التوجه نحو تطوير مشروعات الري المتعثرة وإعادة رسم إدارتها لتمكنها من تحقيق الهدف المنشود وهو إنعاش الاقتصاد الريفي وتقليص فجوة الفقر بين أوساط المجتمع الريفي وفي السياق نفسه بدأ التنامي المضطرد لعدد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية باليمن في مختلف مجالات المياه من خلال مشاركتها في كثير من الورش والندوات العلمية الحكومية والتي تناقش كيفية إدارة ندرة الموارد المائية في البلاد في ضوء التشريعات والقوانين المائية النافذة والمنظمة للموارد المائية، فكان لها باع يذكر في تحسين تلك الإدارة وبخاصة المشاريع المائية المنفذة على أهم الأحواض المائية والمعنية بأمور الري من خلال تقريب وجهات النظر بين مؤسسات الحكم المحلي وبين أوساط المزارعين والذي أزال كثيراً من الخلافات بين سكان تلك الأحواض وتم التوصل إلى حلول عملية تفضي إلى تحقيق عدالة مائية ترضى جميع الأطراف. كما لعبت تلك الجمعيات دوراً إرشادياً لتوعية المستفيدين من المياه تحثهم فيه بأن لتلك المشاريع المائية سدوداً أو قنواتٍ هي ملك لهم وأي تداعٍ يصيب تلك المشروعات فالمتضرر الأول هم تلك الشريحة من مستخدمي ومستفيدي المياه. ومن هذا تم بلورة وصياغة هدفين رئيسيين مثلاً واحداً فيهما في الكشف عن قدرة المنهج التشاركي لتحقيق ورسم صورة للإدارة الرشيدة المستدامة لواقع الموارد المائية في اليمن. في حين جاء الآخر ليكمل الأول في مضمونة لإرساء قاعدة للمشاركة المجتمعية في صنع قراراتها عند الشروع في وضع خطط واستراتيجيات تستشف واقع ومستقبل المشروعات المائية في اليمن. ومن ثم كان للمنهج الموضوعي الذي تبناه البحث الانعكاس الواضح في تحقيق ما ذكر من أهداف معززاً بأدبيات وتقارير وبيانات عن شؤون المياه وإدارتها على

المستوى العام كمرتكزات نظرية، وعلى المستوى الخاص عن سياسات المياه وإدارتها في اليمن متسلسلة باتجاهين في حل لتلك المشكلات المائية، ملخصة في فض النزاعات حول حصص المياه بين كافة المستقرات البشرية المتواجدة على ضفاف حوضي زبيد وتبن، فضلاً عن تبني جمعيات العمل الطوعي زمام المبادرة المنظمة في إرساء مبدأ الإدارة المائية المتكاملة لتلك الأحواض. وختاماً خلص البحث إلى وضع عدد من المقترحات والتوصيات مستوحاة من مجمل الخطوات التي سار فيها البحث كوضع أجندة مشتركة للعمل الحكومي والتطوعي يفضيان إلى بناء قاعدة صلبة لمبدأ العمل التكاملي في مجال الأحواض المائية في الأقاليم الجافة ومنها تلك المشار لها في متن البحث، زيادة على السعي الموجه لإفساح المجال للمشاركة المجتمعية في إدارة ما هو قائم من مشروعات مائية ضمن الأطر النافذة للسياسات والتشريعات المائية في الجمهورية اليمنية مختتمة بحث تلك المشاركة المجتمعية لمضاعفة وتوجيه جهودها لتنصب في تفعيل لتلك السياسات المائية وإخراجها إلى حيز الوجود برؤية مستدامة جنباً إلى جنب مع المرحلة التوعوية في قضية المياه ومشكلاتها في اليمن.

الكلمات الدالة: المنهج التشاركي – الإدارة المتكاملة للموارد المائية – المشاركة المجتمعية – منظمات المجتمع المدني.

توطئة:

تطور مفهوم إدارة الموارد المائية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وقد تضمن ذلك المفهوم مجموعة من الأعمال والتدابير التي بها يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة، وتشمل تلك المجموعة منظومة التخطيط والتشريعات المائية، فضلاً عن البحوث والتدريب والتوثيق ونظم المعلومات المائية ليفضي في الأخير إلى تحقيق المبادئ الأساسية للإدارة للموارد المائية ممثلة بالاستدامة والعدالة وحماية المورد المائي. كل ذلك لن يتأتى إلا باتباع المنهج التشاركي، الذي يحقق تفاعلاً سليماً بين من هم واضعي السياسات المائية عامة السكان المستفيدين من تلك السياسات وذلك بإشراكهم – أي المستفيدين – عند التخطيط والتنفيذ للمشروعات المائية. وهذا عادة يتطلب تطوير الوضع المؤسسي والتشريعي من جهة وبالمقابل تنظيم المستفيدين أنفسهم في صورة من الجمعيات والاتحادات تعنى بتمثيل مصالحهم من جهة أخرى. ومن هنا سيتم البحث في تجربة الجمهورية اليمنية في هذا الجانب، والتي هي في الأصل تعاني أزمة مائية حادة وضعت لها أجندة تحمل في طياتها مقترحات لحلول قصيرة وطويلة المدى ضمن عدد من الاستراتيجيات سواء الوطنية

أو بالشراكة الدولية مع هيئات ومؤسسات منها البنك الدولي الذي طرح وثيقة معنونة "نحو استراتيجية للمياه" جنباً إلى جنب الجهات اليمنية المعنية بمسألة المياه فجاءت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (2006- 2010) متضمنة في الفصل السادس منها مؤشرات الأزمة المائية في اليمن وواقع الموارد المائية فيها، فضلاً عن التحديات التي تواجه قطاع المياه ممثلاً بفشل الإدارة القائمة عليه، زيادة إلى ضعف المنظومة الإدارية والتشريعية والمؤسسية في حماية وإدارة الموارد المائية. كما لم تغفل تلك الخطة من وضع منظومة للغايات والأهداف والسياسات التي من خلالها تسعى إلى تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بفعل تعزيز التشريعات وتحسين كفاءة حصاد لمياه الإمطار، فضلاً عن التأكيد على الحقوق المتساوية للناس في هذا المورد ومع التأكيد في الوقت نفسه ضرورة إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الأحواض المائية وفي اختيار إدارة المشاريع وتشغيلها وفي مراقبة استخدام المياه وحمايتها.

ومن الأهمية بمكان أن لا نغفل دور منظمات المجتمع المدني في اليمن والتي تعد قضية المياه في مقدمة اهتماماتها حيث تواجدت على ما يقرب من 31 منظمة مجتمع مدني عاملة في ذلك الشأن – أي الموارد المائية – وتحاول بلورة استراتيجية شاملة لها تحت عنوان عريض معني "بحماية الموارد الطبيعية"، وبدأت ثمارها تقطف ولو بشكل محدود من خلال مساهمتها الملموسة وعلى وجه الدقة تلك المنظمات العاملة في مجال الري. حيث عمدت تلك المنظمات بالعمل جنباً إلى جنب مع المشروعات الحكومية الموجهة باستصلاح الأراضي الزراعية القائمة في أحواض الأودية، وبالذات في تقسيم حصص المياه للمستفيدين، وذلك بإجراء مسح أولي استطلاعي في تلك المناطق بإجراء ما يعرف بالمقابلات البؤرية **Focus Group** لسماع آراء المنتفعين حول مشروع الري المزمع عمله، وهذا ما سنراه واضحاً في طيات بحثنا هذا.

أهداف البحث:

1- الكشف عن قدرة المنهج التشاركي في تحقيق إدارة رشيدة ومستدامة للموارد المائية.

2- إرساء قاعدة المشاركة المجتمعية في صنع القرارات المنوطة بها عند وضع الخطط والاستراتيجيات المائية.

منهجية البحث:

لن يتسنى للبحث من تحقيق أهدافه إلا باتباع منهجية تأخذ بعين الاعتبار تحقيق المرتكزات الرئيسية للسياسات المائية (الاستدامة والعدالة وحماية المياه) مع الأخذ أيضاً بإمكانية انتقاء أحد أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وتلك المنهجية هي المنهج الموضوعي لكونه المنهج المناسب لبحثنا هذا، وسيعتمد على الأدبيات المتعلقة بالجهات والمؤسسات الحكومية المعنية بشؤون المياه، وكذا ما ورد من تقارير ومعلومات عن منظمات المجتمع المدني في الشأن نفسه فضلاً عما أمكن من الكتابات والدراسات الخاصة بالإدارة المائية المتكاملة للاستئناس بها ومناقشتها وصولاً إلى النتائج والمقترحات.

التأطير النظري للمنهج التشاركي:

على الرغم من أن العديد من دول المنطقة بذلت جهوداً حثيثة لتنمية مواردها المائية من خلال بناء السدود والمشاريع المكلفة وهو ما يطلق عليها إدارة تزويد المياه **Supply Management** وإن الحاجة للمياه في ازدياد مستمر مما دفع بالمخططين المعنيين لتبني أسلوب شمولية إدارة الموارد من خلال تحسين نمط الاستعمال وتحقيق القوانين بين الفواقد المتوقعة من استعمال المياه وتكاليف التزويد وتحقيق الحاجات من خلال وضع الأولوية لتخصيص الاستعمالات في القطاعات المختلفة، وهو ما يطلق عليه إدارة الطلب على المياه **DEMAND MANAGEMENT**. (شاكلوب، توني الآن، 1998، ص59).

ولم تفلح إلى الوقت القريب كل السياسات المائية المرسومة من قبل أقطار المنطقة من تحقيق أمن مائي ولو بحدوده الدنيا على الرغم من كل التشريعات والقوانين والسيناريوهات الداعمة وواجهت العديد من العثرات والإخفاقات لتلك السياسات، وذلك ناجم عن إهمال حلقة مفصلة في بنود الإدارة المائية المطلوبة تلك الحلقة هي إغفال المشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ لمجمل المشروعات المائية، ومن ثم فإن تجاهل مشاركة المجتمعات غالباً ما يؤدي إلى فشل المشروعات وحدوث ردة فعل اقتصادية ستعاني من آثارها الحكومة وكل الأجهزة المحلية التابعة لها. (سامية جلال سعد، 2005، ص145) ويوضح الشكل (1) مكونات نظام الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي يجب أن تتبناها الحكومات العربية على كل من المستويين الحكومي والمحلي لمواجهة تحديات العجز في الموارد المائية المتاحة وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها. (سامية

جلال سعد، 2005، ص146).

لذا كان لزاماً على صانعي السياسات المائية تفعيل الحلقة الواردة في الشكل السابق والتي يتضمن فيها ضرورة الأخذ بالطرح الجاد والمسؤول الوارد من المجتمعات المحلية ورؤيتهم حول متطلباتهم من المشروعات المائية المرسومة لهم من قبل حكومات تلك الأقطار لتنميتها في ما قد يرسم من سياسات وبرامج حكومية معينة بالمياه. وإن من يمثل تلك المجتمعات المحلية في صياغة قراراتها النهائية هي منظمات المجتمع المدني العاملة في الشأن المائي لكافة المسائل المائية أحكام لها أن لتلك المجتمعات ومن ثم طرحها على طاولة تلك الحكومات بصورة مكملة لما قد رسم من توجهات حكومية استهدفت الجانب المائي. ومن هنا لابد من تشجيع الأطر التي تستهدف مشاركة منظمات المجتمع المدني التي تمثل جمهور المستفيدين من المياه في صنع القرارات على تحقق برامج مائية جادة ضمن التوجه الأخذ بمبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية. (محمود الأشرم، 2001، ص195)، وهذا ما أكدت عليه إحدى فقرات إعلان القاهرة لمبادئ التعاون العربي حول استخدام وتنمية وحماية الموارد المائية العربية عام 1997 من ضرورة إيجاد السبل والآليات لتشجيع المشاركة بين الجهات الرسمية والشعبية في إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التنموية في قطاعي المياه والزراعة وتقديم الدعم اللازم لقيام تنظيمات لمستخدمي مياه الري للاضطلاع بدور فاعل في إدارة واستخدام المياه لغرض تدعيم العلاقة بين مستخدمي المياه والأجهزة الرسمية المعنية. (محمود الأشرم، 2001، ص 320).

والمتابعة اليوم بأن عدد المؤسسات غير الحكومية والعاملة في مجال البيئة بشكل عام وفي قطاع المياه بشكل دقيق قد وصل عددها على ما يربو من 100.000 مؤسسة وجمعية، وهي مؤسسات أخذت تلعب دوراً مؤثراً لا يمكن الاستغناء عن مشاركتها في صنع السياسات المائية والبيئية على مستوى العالم، وأصبحت هذه المنظمات والمؤسسات الأهلية الضمير الحي لإثارة الكثير من التهديدات التي تواجه سكان المعمورة في مجال الأمن المائي والضغط لإيجاد الحلول لها، كل ذلك يأخذ طابع التطوع لأنها تعد نفسها الناطق الرسمي باسم كثير من البشر العاديين، الذين هم عادة لا يعار لهم أي اهتمام حين العمل على إدارة شؤون المياه. (لورين اليون، 2001، ص298). في حين شدد كثير من الخبراء العرب المهتمين بشؤون المياه من ضرورة العمل بالمنهج التشاركي عند الإعداد والتجهيز لأية مسودة لخطة مائية بغية الوصول إلى تطبيق أسلوب الإدارة المتكاملة للموارد المائية من بناء القدرات البشرية للمجتمعات المحلية وتسهيل إشراك المنظمات الأهلية وكذا التشاور مع القطاع الخاص، فضلاً عن ما تم إقراره من تشريعات مائية مدروسة بغية التمكن

من تقديم حلول مثلى لمواجهة أية أزمة مائية مرتقبة وفض أية نزاعات مجتمعية عند الطلب على المياه، فإن عدم قدرة الهياكل المؤسسية على فض أية نزاعات حول المياه أو منع وقوعها ناجم عن غياب الأخذ بالمنهج التشاركي الذي يشرك المستفيدين في تخطيط الموارد المائية وإدارتها (نبيل روفائيل، 2004، ص68).

يقدر الخبراء العرب أن المشاركة الجماهيرية عنصر أساسي في إنجاح التنمية المتواصلة لتنمية وإدارة الموارد المائية، وهذا يعزى إلى أن المشاركة الجماهيرية تقوم بتغطية ثلاثة قطاعات هي الفئة الأولى، والفئة المستخدمة والمستفيدة من المياه، والفئة الثالثة الأخيرة فئة واضعي السياسات وصانعي القرار. ولن تتم هذه المشاركة إلا بوجود منظمات وجمعيات أهلية تأخذ على عاتقها رفع الوعي بين أوساط الناس لأهمية المياه وضرورة المحافظة عليها (نبيل روفائيل، 2004، ص 71)، كما تؤكد الدراسات الحالية والتي هي في الواقع دراسات أجنبية بأن المحددات الراهنة في الاتجاهات الحديثة لقضايا المياه من الأهمية بمكان أن تأخذ بمنحى المشاركة **Participatory approach** الذي ينظر إلى المياه بأنها مسؤولية ورهان كل المجتمعات المحلية والتي من الطبيعي أخذ مواقفهم أولاً بأول والتشاور معهم عند وضع اللبنات الأولى للتوجهات المائية في الطلب والإدارة بشكل دقيق ومبدأ المشاركة في الأصل صورة من صور الديمقراطية أو بنمط آخر شكل من الجماعات أو الكيانات الممثلة والناطقة باسم المتوقع استفادتهم من المياه، فضلاً عن كونها حالة مكملة ومنظمة لقضايا المياه بين الحكومات المحلية ومجتمعاتها وتجدها أكثر حضوراً في المناطق المروية حيث تعمل على إنشاء خزانات مائية تفي بالمتطلبات المائية في المسائل الزراعية المختلفة.

كما في الوقت نفسه تعد ركناً أساسياً في إدارة المياه من أجل استثمار أفضل وأمن للأراضي الزراعية وأنموذجاً مصغراً وناجحاً لخلق سياسة اقتصادية محلية بإمكانها أن تنعكس إيجاباً على المكان (**Anil Agarwal & others , 1996, P.15**) وفي الوقت نفسه أخذت اللجنة الاستشارية الفنية (**TAC**) المعنية بقضايا المشاركة المجتمعية المائية على مستوى عالمي للتأكيد على أن مفهوم المشاركة يعد المفهوم الوحيد لإنجاز أي مشروع مائي تؤخذ فيه فكرة الاستدامة، لأن فيه اتفاقاً عاماً، ولكن لكي يظهر ذلك الإنجاز فإن على المستفيدين والجهات الرسمية من تأسيس أو إنشاء جمعيات لإدارة المياه لكي يكونوا على معرفة من ديمومة المورد المائي التي هي في الأصل تشكل مشكلة عامة وقادرة على التضحية وتقديم جملة من التنازلات لإنجاح ذلك المشروع بما يعد فيها مصلحة عامة. فضلاً عن أن المشاركة هي عبارة عن تحمل للمسؤولية وتمييز تأثير النشاطات

القطاعية المتعلقة باستخدامات المياه الأخرى مع تقبل الحاجة لتغيير وخلق فاعلية للمياه مع الأخذ بالاعتبار التنمية المستدامة للمورد المائي (**Anil Agarwal & Others 2001 P16.**).

واقع العمل بالمنهج التشاركي في الجمهورية اليمنية وأطره المرجعية

يمثل عقد التسعينات من القرن الماضي البداية القوية لانطلاق العمل الأهلي وعلى نطاق واسع في اليمن لتتنوع أنشطته وخدماته في مختلف المجالات. وقد هيأ تبني دولة الوحدة للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية المناخ المناسب لتنشيط وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني. ورأت الدولة إلى محاولة إيجاد شراكة ثلاثية بينها وبين كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في معظم طروحاتها السياسية والاقتصادية والبيئية. كل ذلك كان تكيفاً مع المتغيرات والمستجدات العالمية المتمثلة في توجه معظم المانحين من دول ومنظمات غير حكومية دولية وإقليمية وتفضيلهم تقديم العون للجمعيات والمنظمات الأهلية المحلية مباشرة في سبيل تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وإشراكها في كل خطط للتنمية. باعتبارها ممثلاً لمشاركة الناس في اتخاذ القرار ومراقباً لأعمال الحكومة (وزارة التخطيط والتنمية، 2001، ص6) وإيماناً من الدولة بأهمية الدور الذي يضطلع به العمل الأهلي والتطوعي في تنمية المجتمع، صدر القانون الخاص بالمجتمعات رقم (1) لعام 2001 والذي عَّرف الجمعيات وحدد مسار عملها واتجاهاتها وأطرها القانونية. وعقب ذلك ظهرت في ساحة العمل الاجتماعي حركة متسارعة باتجاه تأسيس الجمعيات وشهدت الجمعيات العاملة في مجال البيئة والموارد الطبيعية نمواً ملحوظاً حيث قارب عددها 109 جمعيات عام 2005 (فؤاد الصلاحي، 2006، ص2). والجدول (1) يظهر أن الجمعيات والمنظمات الأهلية العاملة في مجال البيئة والموارد الطبيعية قد تنامى بشكل كبير منذ منتصف تسعينات القرن العشرين، الأمر الذي يعكس ترابطاً وظيفياً بين الاهتمام السياسي وبين إدماج البيئة كمفهوم وقضية.

جدول (1) إعداد الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة والموارد الطبيعية في اليمن

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	الإجمالي
العدد	6	6	3	1	1	2	3	2	10	9	6	13	11	23	9	10	109

المصدر: فؤاد الصلاحي، 2006، ص 11

ووفقاً لنتائج المسح الميداني التي نفذته وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 2005م والذي هدف إلى بناء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمنظمات الأهلية غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والموارد الطبيعية أمكن استخلاص أهم النشاطات الرئيسية لها وهي كالآتي:

1- تنظيم وترشيد استخدام مياه الآبار والعيون وصيانتها والمحافظة عليها.
2- التوعية بمخاطر تلوث مياه الشرب.
3- حماية الخزانات المائية من الاستنزاف والتدهور.
4- رفع مستوى الوعي للحفاظ على المياه.
5- السعي لدى الجهات المختصة لتوفير مياه نقية.
6- الحد من التوسع في زراعة القات لأنه أكبر مستهلك للمياه.
7- دعم مشاريع الاستخدام المستدام للموارد المائية.
8- تنظيم المياه المشتركة على مستوى الحوض المائي.
9- التوعية بمخاطر التلوث البيئي.
10- التوعية بمخاطر المبيدات.
11- القيام بحملات التشجير.

وجراء الأزمة المائية التي تعاني منها الجمهورية اليمنية بشكل عام ومعاناة المدن المليونية فيها بشكل خاص من استنزاف سريع لمياه الأحواض الجوفية الرابضة عليها كان لابد من وضع استراتيجية مقترحة للمياه متضمنة فيها مجموعة من الحلول فيها، وهي حلول على المستوى المحلي لأنه يمثل ركيزة أساسية لتنظيم استغلال المياه وإيقاف التدهور للوضع المائي في البلاد. ومحور هذا الجانب من الحلول هو التنظيم الذاتي للمجتمعات المحلية من أجل الرقابة الذاتية على استغلال المصادر المائية والسيطرة على الاستنزاف، وليستند أسلوب الحل هذا إلى مسلمة أن مستخدمي المياه هم أصحاب مشكلة النضوب وأنهم وحدهم القادرون على حلها بتنظيم أنفسهم وتقليص الضخ. وأن جوهر أسلوب المشاركة هذا يتمثل في قيام أدوات التغيير المختلفة ممثلة في الحكومة والجمعيات الأهلية والمنظمات الطوعية والمانحين بالعمل يداً بيد مع المستخدمين والمجتمعات المحلية لتطوير مقترحات عملية في حل إدارة المياه الجوفية محلياً، انطلاقاً من نظام حقوق المياه القائم والممارسات السائدة. والمجتمع اليمني له تجربة ثرية في العمل الشعبي التعاوني. (محمد لطف الإرياني، 2003، ص 4). وعودة على بدء فإن واقع التدهور المخيف والمستمر للوضع المائي في كثير من الأحواض

المائية الرئيسية في المدن كحوض صنعاء وصعدة وعمران وتعز ورداع كان من الضرورة بمكان التدخل وإيجاد حلول عاجلة وآجلة حماية للصالح العام للمنتفعين في المقام الأول. ومن هنا بدأت الطروحات تتسارع في كل ندوة أو ورشة عمل تنظمها المؤسسات الحكومية المعنية بالأحواض المائية وإشراك عددٍ من المنظمات الأهلية الطوعية لتقديم أوراق عمل تتناول إحدى الهموم المائية في تلك الأحواض المشار إليها سابقاً. فوجد أن الأسلوب المتعارف عليه لإدارة الموارد المائية في أطره القانوني والتنفيذي لمراقبة السحب المائي وتقنين كميات الضخ لم يكتب له النجاح لاعتبارات عديدة منها رسوخ المفاهيم المجتمعية المتعلقة بملكية المياه الجوفية ومحدودية الدور الذي يمكن أن تسهم به الدولة في هذا الجانب خصوصاً في ظل الامتداد الجغرافي الواسع للمناطق المهددة وزيادة على الكلفة الباهظة لتشغيل أي جهاز رقابي. (محمد لطف الإرياني، 2003، ص 5). ولهذا كان لزاماً من سرعة البحث عن أساليب بديلة تقود للسيطرة والاحتواء للوضع المائي في الأحواض وبأقل كلفة ممكنة وبأكبر قدر ممكن تحقيقه من النجاح.

وتمثلت تلك الحلول المقدمة في طيات تلك الأوراق المقدمة تبني أسلوب الإدارة اللامركزية للموارد المائية بفعل جمعيات للمياه تستوعب كافة المنتفعين في دائرة الحوض المائي، ومعنية بإدارة كل من متطلبات مياه الري ومياه الشرب.

أما الأطر المرجعية للمشاركة الشعبية في إدارة الموارد المائية بالجمهورية اليمنية فقد ترجمت كل التوجهات الوطنية ذات الصلة بالمحافظة على المياه وتنميتها، في التشريعات والسياسات المائية وفي قانون السلطة المحلية، والتي تشكل في مجملها أساساً ملائماً لممارسة ديمقراطية الإدارة المائية، من خلال العمل وفق منهج المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار، باعتبار أن هذا المنهج كان سائداً في الدول اليمنية القديمة ويمثل امتداداً للتراث اليمني الأصيل ومن تلك الأطر ما يلي:

أ) قانون المياه:

نص قانون المياه صراحة على مبدأ المشاركة في أكثر من مادة ففي المادة (3) منه التي أشارت إلى ضرورة إشراك المنتفعين في إدارة الموارد المائية وتنميتها وحمايتها والمحافظة عليها، في حين أعطت المادة (10) الحق في تشكيل جمعيات واتحادات للمنتفعين والمستخدمين للمياه يكون الهدف منها مشاركة كليهما في تنظيم وإدارة الموارد المائية وتشغيل وصيانة منشآتها. (ناصر اليزيدي، 2005، ص 4، 5).

ب) الاستراتيجية الوطنية للمياه:

قدمت الاستراتيجية رؤية وحزمة من التصورات بغية الوصول إلى إدارة المياه، ولم تغفل مدى إمكانية المشاركة الشعبية في إيجاد حلول متوازنة أحياناً وتوفيقية أحياناً أخرى لإدارة العرض والطلب على المياه في الاستخدامات المختلفة لها للمحافظة على الاقتصاد الريفي بشكل دقيق. (الهيئة العامة للموارد المائية، 2006، ص 23).

ج) قانون السلطة المحلية:

منح قانون السلطة المحلية صلاحيات واسعة في مجال الموارد المائية واستخداماتها، فقد أفرد هذا القانون فقرات صريحة تتعلق بأهمية إنشاء الجمعيات التعاونية بمختلف أشكالها وتقديم التسهيلات لها لتلعب دورها المهم في إدارة الموارد المائية. ومن باب الأهمية ذكره بأن صياغة قانون المياه وتعديلاته وكذلك لائحته التنفيذية، بالمشاركة والتشاور بين الجهات الحكومية المسؤولةعن قطاع المياه، وبعض ممثلي السلطات المحلية وبين ممثلي تلك الجمعيات تكريساً لمبدأ المشاركة في إدارة الموارد المائية. (ناصر اليزيدي، 2005، ص6).

نماذج في تفعيل المنهج التشاركي في الأحواض المائية بالجمهورية اليمنية:

إن جغرافية اليمن تتوزع إلى العديد من الأحواض المائية التي تفصلها تضاريس وانحدارات شديدة لا يمكن تعديلها لذا تشتت مياه الأمطار الهاطلة في كل الاتجاهات الأمر الذي يصعب معه تجميع كميات من المياه لغرض الاستفادة منها. لذا نجد أن عدداً من تلك الأحواض المائية تعاني من تدني مناسيب مياهها الجوفية بشكل متسارع تتراوح بين 4 – 10 أمتار سنوياً مما اقتضى إيلاء أهمية خاصة للإدارة الحوضية وتفعيل اتجاه المشاركة بشكل قوي في كافة تلك الأحواض واعتبارها أساساً لتخطيط وإدارة الموارد المائية فيها:

حوض صعدة:

في إطار الاتفاقية المبرمة مع جمهورية ألمانيا، قدم البنك الألماني للتنمية دعماً مالياً لتنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي لمدينة صعدة، كما يتضمن ذلك المشروع إجراء تكميلياً لدعم إدارة الموارد المائية، وتأسيس جمعيات لمستخدمي المياه في حوض صعدة لتمثل دور المشاركة الشعبية

بالتعاون مع السلطة المحلية في إدارة الموارد المائية بالحوض. هذا وقد صيغت محاور لعمل مشترك بين السلطة المحلية وممثلي الجمعيات الأهلية لمستخدمي المياه لبدء النشاط الذي يمكن أن يصلوا إليها وتتحرك في إطاره الجهود الرسمية والمشاركة الشعبية في إدارة مياه الحوض.

تلك المحاور هي :

1- المحور الأول:

هذا ويسعى فيه إلى إجراء مسح ميداني للمدارس والمساجد الموجودة في المراكز الحضرية من الحوض، فضلاً عن الاستقصاء عن معلومات حول طرق الري المتبعة والسدود والحواجز المائية وإجمالي المساحات الزراعية ومدى حاجاتها من المياه الجوفية. زيادة على تشخيص الفرص المتاحة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات مستخدمي المياه المتواجدة في حوض صعدة لتفعيل دورها في المشاركة الشعبية.

2- المحور الثاني:

وكانت مهمته تشجيع وترسيخ مفهوم المشاركة وخلق القناعات المشتركة بين ذوي الشأن من الجانب الحكومي والأهلي بغرض تنظيم جهود المشاركة في إدارة مياه الحوض، حيث بلورت مجموعة من النشاطات التي بالإمكان أن ترى النور مثل عقد الاجتماعات الموسعة بينهما لتنظيم الجهد الشعبي والتشاركي في قطاع مياه الري.

3- المحور الثالث:

وضع الأسس والمعايير القانونية التي بإمكانها أن تجسد قوام عضوية اللجان العاملة في إدارة مياه الحوض بين السلطة المحلية وممثلي كبار وصغار المزارعين، ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في قطاع مياه ألري بحيث يكون التمثيل عادل، متوازناً ومرضياً لجميع الأطراف، زيادة على إيضاح الدور الرقابي المنوط بتلك اللجان حتى تتوافق مهامها، مع مفهوم الاستفادة المثلى من الجهود الرسمية والشعبية في إدارة الموارد المائية عبر المشاركة في اتخاذ القرار الصائب والمسؤول. (ناصر اليزيدي، 2005، ص8).

4- المحور الرابع:

عكف هذا المحور على تطوير رؤية حول التوعية المائية التي بالإمكان تفعيلها من خلال

جهود المشاركة الشعبية. وضمت تلك التوعية جملة من الحملات والبرامج الموجهة بضرورة الحد من الاستنزاف والسحب المائي الجائر الذي يعرض المكمن المائي الجوفي للتلوث في صورة من المحاضرات لطلبة المدارس وكذا في المساجد وللمزارعين أيضاً لتشكيل مواقف إيجابية فردية وجماعية تحقق القاسم المشترك لمصالح المجتمع قاطبة، بالإضافة إلى كونها وسيلة من وسائل الاتصال الحضاري بين المكونات الاجتماعية المختلفة داخل حوض صعدة.

هذا ويلخص الشكل (2) صورة التنظيم لتكامل جهود السلطة المحلية مع جهود المشاركة الشعبية ليتم في الأخير تقييم النجاحات والإخفاقات في نهاية كل عامين.

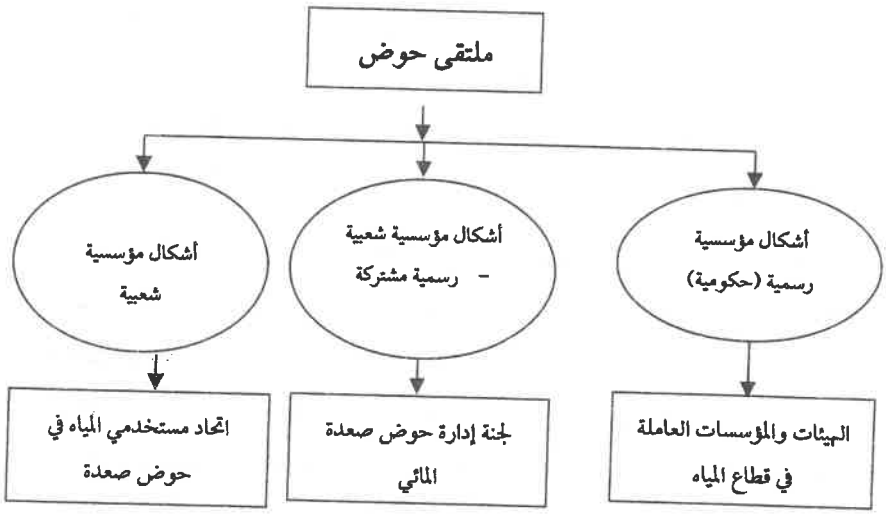

الشكل (2) ملتقى حوض صعدة المائي

المصدر: ناصر اليزيدي، 2005، ص 13

❖ حوضي زبيد وتبن:

كما هو معروف، فإن الري عن طريق مياه السيول كل الوديان الرئيسية في اليمن والتي تتجه مساقط مياهها إما إلى الغرب أو إلى الشرق أو إلى الجنوب. ولذا تعد الأنظمة المحلية لمياه الري بالسيول ذات أهمية قصوى للسكان في اليمن بحكم عيش معظمهم في الريف. وحينما بدأ التفكير في إنشاء مشروع تطوير الري كانت تلك الأنظمة قد تدهورت إلى حدٍ كبيرٍ نتيجة المصاعب المالية الحكومية التي أعاقت الجهات المعنية من القيام بواجباتها فيما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة. (كامل الرشاحي، 2007، ص 74). ومن هنا أدركت الحكومة اليمنية بأن مشاكل قطاع المياه لا يمكن حلها بمفردها دون مشاركة المنتفعين بها. ولهذا قام المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل بإجراء المسح الاجتماعي لمشروع تطوير الري في حوضي زبيد وتبن هادفاً من ورائها إلى تحسين مشروعات الري بالسيول، وفي الوقت نفسه تحسين إدارتها أيضاً وصولاً إلى إنشاء إدارة لمشاريع مياه أكثر استقلالية تعتمد على التمويل الذاتي بفعل تأسيس وتطوير جماعات مستخدمي المياه وتطبيق أسلوب لإدارة الري بالمشاركة.

وبعد إجراء النقاشات البؤرية مع عينة من المزارعين في كلا الحوضين حول ما يخص الممارسات الحالية لأساليب الري وتصوراتهم حول إمكانية تأسيس مجموعات مستخدمي المياه. حيث وافق المزارعون على تحملهم جزء من النفقات الموجهة لإصلاح منشآت الري القائمة، كما أظهروا استعداداً كاملاً في إدارة تلك المنشآت. وبعد النقاش المستفيض مع المزارعين تم سماع جملة من مقترحاتهم بشأن حل مشاكل الري في مناطقهم منها تحملهم الكامل لكافة تكاليف أعمال التشغيل والصيانة في إطار العمل التعاوني هذا من جانب ومن جانب آخر فقد قدموا أيضاً بعض مقترحاتهم لمعالجة التوزيع غير العادل لمياه السيول وتعتبر هذه المشكلة أكثر المشاكل التي يواجهونها وكانت في سياق تأسيس جمعية لمستخدمي المياه لكل قناة توزيع رئيسية أو سد تحويلي في الوادين. وينبغي أيضاً ألا تمثل أية مجموعة لمستخدمي المياه أكثر من 50 مزارعاً وعلى كل مجموعة أن تختار شخصاً لحضور الجمعية العمومية لانتخاب اللجنة التنفيذية لجمعية مستخدمي المياه. (كامل الرشاحي، 2007، ص86). التي باشرت أعمالها- أي جمعية مستخدمي المياه- فور انتخابها بكشف أهم معضلة واجهت المزارعين هي عدم وجود عدالة في توزيع مياه السيول، والسبب في ذلك بقاء تلك المجتمعات من المزارعين في تطبيق قاعدة عرفية هي "الأعلى فالأعلى". وهي قاعدة طبقت في ظروف مختلفة ولأغراض مختلفة أيضاً. لأن إدخال بعض المتنفذين من المشايخ وكبار الملاك

زراعة الموز كمحصول نقدي رئيس يحتاج إلى كميات كبيرة من مياه السيول في الأجزاء العليا من تلك الأحواض. (كامل الرشاحي، 2004، 147). لكن عملية الترويج لمدى إمكانية خلق دور فاعل لتلك الجمعيات يحتاج إلى الكثير من التوعية الإعلامية كما يحتاج أيضاً لمؤازرة السلطات المحلية من خلال كبح جماح تلك الشخصيات النافذة والمتحكمة في توزيع المياه بشكل متعادل بين كافة أجزاء الحوض المائي.

الخاتمة:

من الأهمية بمكان التزام الإدارة المتكاملة للموارد المائية بالمبادئ التي ترسمها السياسة المائية للدولة. ولتحقيق تلك السياسة لابد من تخطيط سليم وإدارة تحقق التكامل بين الجانب الرسمي الحكومي والجهد الشعبي ممثلاً بمنظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع المياه بشكل عام وقطاع مياه الري بشكل خاص. كل تلك النجاحات إن كتب لها تعزو إلى الأخذ بالمنهج التشاركي الذي يعمل على التفاعل الجاد والسليم بين واضعي السياسات المائية وعامة المستفيدين من المشروعات المائية.

وهذا لن يتأتى إلا بتطوير الأجهزة المؤسسية والتشريعية الحكومية من جانب، وتنظيم الجماعات المستفيدة من المشروعات المائية أنفسهم في صورة تلك الجمعيات أو الاتحادات المعبرة عن كافة متطلباتهم من جانب آخر. وجراء معاناة منطقة الجزيرة والخليج العربي من شحة المياه وندرتها، كان لزاماً عليها أن تبدأ بوضع عدداً من السياسات والسيناريوهات لحل وتخفيف أزمة المياه. كل تلك السياسات واجهت عقبات في تحقيق إدارة مثلى توازن بين العرض والطلب من المياه في كافة أقطارها بشكل لا يحمل تلك الأقطار نفقات مالية باهضة. لكن كل ذلك الحلم الممثل في بنود تلك السياسات لم يحقق أدنى مفهوم للأمن المائي على صعيد الفرد والمجتمع في تلك المنطقة. ومن هنا وبعد مراجعات مستفيضة لتلك المراجعات العرفية في إدارة المياه تحت ظروف الندرة كان من الضروري إدخال مكونات جديدة في العمل المائي الريفي والحضري معاً. تلك المكونات الجديدة هي العمل بمبدأ المشاركة الشعبية في صنع الاستراتيجيات المائية طويلة وقصيرة المدى مع رديفه من المكونات الحكومية المعنية بقضايا المياه من أجل إزالة كافة العقبات المعترضة لنجاح الوضع المائي تحت مسمى عريض وموسوم بالإدارة المتكاملة للموارد المائية الذي يجمع بين المنظور المؤسسي والهندسي للمشكلة المائية وبين المنظور الاجتماعي لها. وبدأ هذا المفهوم – أي مفهوم المشاركة المجتمعية- يلقى رواجاً منظماً بين الأوساط المختلفة الحكومية والشعبية مدعماً بدراسات مستفيضة من قبل

البنك الدولي حيث سعت الجمهورية اليمنية إلى تطبيق وتضمين هذا المفهوم بكثير من طروحاتها المائية وبدأ الوعي يدب بين أوساط المجتمع اليمني، وعلى وجه الخصوص المجتمع الريفي في تشكيل جماعات ومنظمات ناطقة باسمهم تحمل همومهم المائية وتقدم في الوقت نفسه جملة من التصورات التي يرون أنها قادرة على تخفيف معاناتهم المائية، وبالخصوص في قطاع مياه الري حفاظاً منهم على استدامة اقتصادهم الريفي المتمثل بالزراعة والرعي. وكان لمبدأ المشاركة صداه الطيب في الإدارة والحفاظ على الموارد المائية من خلال مشاركة تلك الجمعيات الأهلية في مشاريع الري في الأحواض المائية في اليمن مثل أحواض صعدة وزبيد وتبن.

المقترحات والتوصيات:

1- التوجه نحو دعم مبدأ المشاركة واللامركزية وإفساح إدارة مشروعات الري لجمعيات العمل الأهلي، وجمهور المستفيدين ضمن الأطر المؤسسية والقانونية الحكومية لمجال المياه.

2- وضع أجندة عمل حكومية وأهلية مشتركة تعزز من إمكانية العمل بمبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

3- لابد من الانتقال من مرحلة التوعية العامة لأهمية المشاركة في وضع السياسات المائية إلى مرحلة الأطر المؤسسية والقانونية لإيجاد حالة الاستدامة للمشاركة في إدارة الموارد المائية.

قائمة المراجع:

[1] الإرياني، محمد لطف، ندوة حول الوضع المائي في اليمن، صنعاء، 2003.

[2] الأشرم، محمود، اقتصاديات المياه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

[3] الرشاحي، كامل، المسح الاجتماعي الأساسي لمشروع تطوير الري في كل من وادي زبيد ووادي تبن، صنعاء، 2004.

[4] روفائيل، نبيل، الوضع الراهن للموارد المائية العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 158، 2004.

[5] سعد، سامية جلال، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.

[6] الصلاحي، فؤاد، دليل المنظمات الأهلية العاملة في مجال البيئة والموارد الطبيعية، صنعاء، 2006.

[7] كلوب، بشار، تـوني الآن، دراسة في التخطيط الاستراتيجي المائي، المجلة الجغرافية السورية، دمشق، 1998.

[8] المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، قضايا اجتماعية، صنعاء، 2007.

[9] وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية في اليمن، صنعاء، 2001.

[10] وزارة المياه والبيئة، الهيئة العامة للموارد المائية المهام والبرامج والأنشطة، صنعاء، 2006.

[11] اليزيدي، ناصر، تجربة المشاركة الشعبية في حوض صعدة، المؤتمر الدولي الثالث لهيدرولوجيا الوديان، صنعاء، 2005.

[12] **Agarwal, Antil & others, Integrated water Resources Management, Denmark, 2000.**